

والراجع هنا ذكر الصيد والذبائح والإطعمة والنذر فتبعه المص هنا
 وفاق للمعنى وأكثر الأصحاب ومخالفة في الروضة فذكرها في آخر
 العبادات وهو أنسب لأن طلب الحلال فرض عين وأركان
 الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الإذباح أربعة ذبح والة
 وذبح وذبح وقد شرع في بيان ذلك فقال الصيد الذبح **قوله** فذكاته
 أي ذبحه أي الحيوان المأكول البري أن قدر عليه وحشيًا كان
 أو نسبيًا خلاف ما إذا رعي صيدًا متوحشًا أو بغيره هرب أو
 شاة مشردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من
 بدنه ومات في الحال قبل تمكنه من ذبحه حل ولا يخص بالعلق
 واللبة والذكاة بذال معجمة في اللغة التطيب لما فيها من
 تطيب لكل المذبوح وخصها الشرع بإبطال الحرارة العريضة
 على وجه مخصوص فأئدة قال النووي في ذبح مسلم قال بعض
 العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانهار الدم تمييزا للشرع والدم
 من حرامهما وتبنيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها انتهى
 ثم البهجة **قوله** بقطع خلقه مخرج به قطع راسه عصفور
 بيده أو ببنذرة مثلا فإنه ميتة ولو أنه رمى بسقف على شاة
 أو جرحها سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وإن
 تيقن موتها بعد يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة
 لم تحل ثم روى **قوله** خلقه مخرج بالاجماع وروى الرازي
 والبيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
 بديل يصح في حجاج بني الأمان الذكاة في العلق واللبة فلا
 يحل بشي من الحلق والحيوان المأكول من غير ذكاة **قوله** وهو
 مجري الطعام ويكون دفعة واحدة لا في دفعتين واللام

في الذبح

في الذبح استقلاله فلا يرد الجنب لأن ذبحه بذبح أمه لا يرد
 ذكاة الجنين ذكاة أمه **قوله** قطع الخ هذا هو الركن الأول ويشترط
 في الذبح قصر فلو قطعت مديقة على مذبوح شاة أو احتكت
 بها فأنذجت أو أرسل سلهما لا لصيد فقتل صيدا حرم
 لجارحة أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم
 ينته بالجرح إلى حركة مذبوح وغابت ثم وجده ميتا فيها
 فإنه يحرم الاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في
 الثانية هو ما عليه الجمهور وإن اختار النووي في تصحيحه
 الحل ولو رعي شيئا ظنه جارا أو رمى قطع ضبا فأصاب واحدة
 به أو قصر واحدة به أو قصر واحدة منه فأصاب غيرها
 حل ذلك لصحة أعني قصره ولا اعتبار بظنه المذكور **قوله** والا
 بأن أدرك في حياة مستقرة أشار بذلك إلى أنه يشترط في الذبح
 الذي هو الركن الثاني كونه حيوانا مأكولا فيه حياة مستقرة
 أول ذبحه فإن كان كذلك حل والأفلا نعم لو ذبح المريض أخريه
 حل إن لم يوجد فعل محال عليه الجملة من جرح واكلة نبات
 مضرة فإنه جزم في ذبح الممهدب عن الشيخ أبي حامد وصاحبي
 البيان والشامل وغيرهم أن الحياة المستقرة ما يجوز أن يبقى
 معه الحيوان اليوم واليومين لكن في الكفاية عن ابن الصباغ
 بحملها بحيث لو ترك لبقى يوما أو بعض يوم وغير المستقرة
 بأن يكون بحيث لو ترك مات في الحال وإن غيره قال إن لا
 ينتهي الحيوان إلى حركة مذبوح انتهى والحياة المستقرة هي
 أن تكون بحيث لو ترك لعاش وهذه غير مشترطة هنا
 وأما حركة المذبوح وهي التي لا ينبغي معه سماع ولا ابصار

ط